التطرف اليميني اليهودي: معاناة ذات حدين لأصحاب الأرض وللإحتلال

ECHRD

إعداد/ دينا أيمن

ECHRD

التطرف اليميني اليهودي: معاناة مستمرة لأصحاب الأرض وللإحتلال

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

التحالف يتكون من منظمات حقوقية وجمعيات أهلية في 14 محافظة، ويتكون من أكثر من 550 جمعية ومنظمة تختلف أنشطتها بين الخيرية والتنموية والحقوقية.

لا يهدف إلى الربح، ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

المنسق الرئيسي للتحالف: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

ECHRD

ALL RIGHTS RESERVED- 2022 ©

ECHRD

ECHRD

ECHRD

المقدمة

بنت ومازالت تبني إسرائيل مستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبات أمام عملية السلام في هذه الأراضي. ويعيش الآن أكثر من 600 ألف مستوطن يهودي في الآراضي المحتلة، في ظل الاستقطاب المستمر لليهود والتوسع الاستيطاني، ويهددوا بتهجير بعض العائلات الفلسطينية من منازلهم ذات الملكية الفلسطينية، وكذلك يقوموا بأعمال تخريبية أيضاً في الداخل الإسرائيلي، ويطلق على هذه الهمجية التي يقودها المستوطنون بـ"الإرهاب اليهودي". هذا المصطلح ليس من إبداعنا، لكنه من استخدام الداخل الإحتلالي نتيجة للعنف المتكرر عن المستوطنين وأحزابهم وجمعياتهم.

ترجع معاناة الشعب الفلسطيني إلي عام 1948؛ العام الفاصل في مستقبل القضية الفلسطينية "النكبة"، حيث اضطر الفلسطنيون إلى ترك منازلهم بسبب نشوب الحرب وتعرض فيها العرب للهزيمة. انتهي القتال بهدنة أدت في النهاية لسيطرة الميليشيات اليهودية علي معظم المنطقة، وتقسمت مدينة القدس بين الميليشيات في جانبها الغربي والقوات الأردنية في الجانب الشرقي. واحتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية فضلاً عن معظم مرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية في حرب 1967.

وظل اللاجئون الفلسطينيون وأحفادهم في غزة والضفة الغربية، فضلاً عن الأردن وسوريا ولبنان، ولم تسمح إسرائيل لهم أو لأحفادهم بالعودة إلى بيوتهم. حيث في الرؤى الصهيونية مثل هذه العودة ستؤدي إلى أن يكتسحوا البلاد ويهددوا وجودها كدولة يهودية. ومازالت الضفة الغربية تحت الإحتلال وقطاع غزة محاصر، وتقول إسرائيل إن القدس بكاملها هي عاصمتها، بينما القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية طبقاً للقرارات الأممية.

ونشهد حالياً تصاعداً في الحديث عن عنف المستوطنين، ويعود ذلك إلى نشر عدة منظمات حقوقية تقارير تدين هذه الانتهاكات عقب متابعة حثيثة لها على مستوى الملاحقة والتوثيق والنشر، وانتقل جزء منها إلى الكنيست، الذي شهد عدة نقاشات مرتبطة في هذه القضية. وفي الواقع يتضرر الفلسطينيون من العنف اليهودي، بصورة عنصرية عما يحدث لهم من هجمات إرهابية من المستوطنيين تحميه قوات من الجيش والشرطة الإسرائيلية. وفي الناحية الأخرى، يصنف المجتمع الإسرائيلي، هذا التطرف بأنه "إرهاب جماعي" من المتدينيين، الحريديم أو الأصوليين، ولا تترك وسائل الإعلام الإسرائيلية أي حادث يُنفذ منهم إلا وتدينه وتسلط الأضواء عليه. ولكن حينما يقوم مستوطن "متطرف" بفعل نفس الحادث في الآراضي الفلسطينية، يقوم الإعلام بدعمه والوقوف في صفه، في ظل الفصل العنصري ضد الفلسطينيين.

ويناقش هذا التقرير أبعاد هذا الإرهاب اليهودي وتطوره التاريخي، وصوره الواسعة الانتشار ضد الفلسطينيين، وفي الداخل الإسرائيلي.

ECHRD

تطور الإرهاب اليهودي

الإرهاب اليهودي في فلسطين قديم، وفي الحقيقة أقدم، من دولة إسرائيل الحديثة نفسها، فاستخدام العنف السياسي من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة عام 1967 موجود أيضًا منذ عقود.

يوجد أوجه تشابه بين الإرهابيين المتدينين اليهود وشبكات الجهاد الغربية، من بينها: الاغتراب والعزلة عن قيم الأغلبية، والثقافة السائدة، التي يعتبرونها تهديدًا وجوديًا لمجتمعهم. وأيديولوجيتهم ليست دينية فقط، لأنها تحاول أيضًا تحقيق أهداف سياسية وإقليمية وقومية، مثلما حاولوا تعطيل اتفاقيات كامب ديفيد أو قتل رئيس الوزراء إسحاق رابين على يد إيجال عمير. ومع ذلك، فإن الجماعات اليهودية الأحدث تميل إلى التأكيد على الدوافع الدينية لأفعالها على حساب العلمانيين. في حالة الإرهاب اليهودي في إسرائيل، تتكون معظم الشبكات من الصهاينة المتدينين واليهود الأرثوذكس المتطرفين الذين يعيشون في مجتمعات معزولة ومتجانسة، وينخرط الإرهابيون اليهود في هجمات تؤدي إلى خسائر جماعية، مثل حادثة باروخ جولدشتاين منفذ مذبحة الحرم الإبراهيمي 1994 أثناء أدائهم صلاة الفجر يوم الجمعة في منتصف شهر رمضان، وقتل 29 مصلياً وجرح 150 آخرين قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه.

وجذوره تعود للحركة السياسية والدينية اليهودية والتي تسمى "التعصب" للقرن الأول، وكانت واحدة من أولى الأمثلة على استخدام اليهود للإرهاب، حيث سعوا إلى تحريض أهالي مقاطعة يهودا على التمرد على الإمبراطورية الرومانية وطردها من إسرائيل بقوة السلاح، وكانت الجماعات المتطرفة من المتعصبين تسمى Sicarii التي استخدمت تكتيكات التخفي العنيفة ضد الرومان تحت عباءاتهم، وأخفوا الخناجر الصغيرة في التجمعات الشعبية، لا سيما أثناء الحج إلى الحرم القدسي. ولقد طعنوا أعدائهم (الرومان أو المتعاطفون مع الرومان، والهيروديون)، متفاخرون بعد الفعل للاندماج في الحشد للهروب من الكشف. في إحدى الروايات، الواردة في التلمود، دمرت جماعة "Sicarii" الإمدادات الغذائية للمدينة حتى يضطر الناس للقتال ضد الحصار الروماني بدلاً من التفاوض على السلام، كما أغاروا على مساكن اليهود وقتلوا إخوانهم اليهود الذين اعتبروهم مرتدين ومتعاونين.

تواجد الإرهاب اليهودي في إسرائيل خلال الخمسينيات، وكان موجهًا إلى أهداف إسرائيلية يهودية داخلية، وليس ضد السكان العرب الإسرائيليين، وفي الثمانينيات تم الكشف عن مترو الأنفاق اليهودي. ثم بدأت ظاهرة هجمات "دفع الثمن" عام 2008، وهي جرائم كراهية ارتكبها المستوطنون المتطرفون، والتي عادة ما تنطوي على تدمير الممتلكات أو الكتابة على الجدران، ولا سيما استهداف الممتلكات المرتبطة بالعرب والمسيحيين والإسرائيليين العلمانيين والجنود الإسرائيليين. عبارة "دفع الثمن" التي تُكتب في مواقع الهجوم، تفيد بأن الهجوم كان "ثمنًا" للمستوطنات التي أُجبرت الحكومة على التخلي عنها والانتقام من الهجمات الفلسطينية على المستوطنين، أو عندما يتم توجيه عقوبات من الجيش الإسرائيلي تجاه الإرهابيين، فيقوموا بالعنف ضد الفلسطنين اعتراضًا علي ذلك. ويكون ذلك بالقاء الحجارة علي المواطنين الفلسطينيين أو الهجوم عليهم بمنازلهم أو ضربهم بالرصاص الحي.

لم يقتصر الإرهاب اليهودي على توجيهه ضد الفلسطنيون فقط بل وضد القوات الاسرائيلية أيضاً، حيث اشتكت وكالة الأمن الاسرائيلية من أن الحكومة الإسرائيلية متساهلة للغاية في التعامل مع التطرف الديني للمتطرفين اليهود الذين يريدون إنشاء أرض يهودية على أساس الشريعة اليهودية. كما كتبت وكالة هآرتس الإخبارية مقالاً افاد أن الشاباك يشتكى من تساهل المحاكم للغاية، خاصة في التنفيذ ضد أولئك الذين يخالفون الأوامر القضائية الرادعة (الزجرية) بإبعادهم عن الضفة الغربية أو تقييد حركتهم.

كذلك دعم الشاباك موقف وزير الدفاع موشيه يعلون، الذي دعا إلى استخدام محدود للاعتقال الإداري ضد الإرهابيين اليهود المنادين لإسقاط الحكومة الإسرائيلية وإنشاء "مملكة" إسرائيلية جديدة تعمل وفقًا للهالاخا (الشريعة اليهودية). وبعد أسبوع من هجمات يوليو 2015، تمت الموافقة على الاعتقال الإداري لليهود المشتبه بهم بالإرهاب.

عنف الاستطيان اليهودي

هناك زيادة مطردة في أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين. ويشير عنف المستوطنين الإسرائيليين إلى أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون اليهود وأنصارهم ضد الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية حيث تمركزهم وكثافة المستوطنات.

في تقريرين لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في عام 2012، ذُكر أن العمليات الأمنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة فشلت في حماية السكان الفلسطينيين؛ واتهمت إسرائيل بإطلاق عملياتها العسكرية لتقليل تأثير حملة عنف المستوطنين المستمرة على الفلسطينيين. وأُشير إلى أن "أكثر من 90% من الشكاوى المرصودة بشأن عنف المستوطنين التي قدمها فلسطينيون لدى الشرطة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة قد أغلقت دون توجيه اتهام"، وأضافت أن "الحماية والامتيازات التمييزية للمستوطنين تضاعف من هذه الانتهاكات وتخلق البيئة التي يمكن للمستوطنين أن يتصرفوا فيها مع إفلات واضح من العقاب".

أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، عن أعمال شغب وعنف في الضفة الغربية في الفترة التي سبقت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة 2014. وذكر التقرير أن السلطات الإسرائيلية لم تتخذ سوى القليل، إن لم يكن هناك أي إجراء، للتحقيق في أعمال العنف ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أعمال القتل التي يرتكبها المستوطنون وأفراد قوات الأمن، ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، مما أدى إلى حالة من الإفلات من العقاب. وتخلص البعثة إلى أن إسرائيل قد فشلت بالوفاء بالتزاماتها بحماية الفلسطينيين من عنف الأفراد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما فتوى محكمة العدل الدولية وعدد من قرارات الأمم المتحدة أكدت جميعها أن ممارسة إسرائيل في بناء المستوطنات يشكل انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة.

ECHRD

2021 عام ازدياد العنف الاستيطاني

تحدثت التقارير الدولية والمحلية الفلسطينية عن زيادة معدلات العنف الموجه ضج الفلسطينيين أصحاب الأرض من جانب ممثلي الاستيطان اليهودي، حيث جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA) بيانات عن ازدياد معدلات العنف الاستيطاني من عام 2020 إلى عام 2021 وتم تسجيل 410 اعتداءات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (302 ضد الممتلكات و108 ضد الأفراد)، بازدياد عن العام 2020 الذي سجل فيه 385 اعتداء، وعن العام 2019 الذي سُجل فيه 335 اعتداء.

أما عن منظمة "يش دين" الإسرائيلية، التي تتكون من متطوعين لحقوق الانسان، فقد صدر عنها تقرير سُجل فيه زيادة الاعتداءات علي الافلسطنيين خلال الأعوام الاخيرة حيث وصلت الي 540 اعتداء علي أهالي الضفة الغربية، وذكر أن معدل الاعتداءات بين عامي 2020 و2021، زاد بمعدل 2.5 حادثة لليوم الواحد. ومن ذلك، ناقش بيني جانتس وزير الأمن الإسرائيلي في نوفمبر 2021، الارتفاع الحاد في عدد الحوادث بين المستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية، وكثير منها ناتج عن هجمات قام بها سكان البؤر الاستيطانية غير القانونية على الفلسطينيين من القرى المجاورة.

في عام 2021، كانت هناك موجة أخرى من عنف المستوطنين التي اندلعت بعد وفاة مستوطن يبلغ من العمر 16 عامًا في مطاردة بالسيارات مع الشرطة الإسرائيلية بعد أن رشقه الفلسطينيين بالحجارة. وقد أسفر ذلك عن 44 حادثة متطرفة في غضون أسابيع قليلة، أسفرت عن إصابة كثير من الفلسطينيين. في الأجزاء الأخيرة من عام 2021، كانت هناك زيادة ملحوظة في عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذي أدانه مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

والجدير بالذكر أنه يُحظر على الشرطة الفلسطينية الرد على أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وهي حقيقة تقوض مصداقيتها بين الفلسطينيين. وتزداد معدلات عنف المستوطنين بشكل خاص خلال موسم قطف الزيتون حيث خلال 2021 سجل 42 اعتداء، 13 منها كانت اعتداءات جسدية، و17 سرقة محاصيل، و12 حرق وتكسير أشجار زيتون، و4 حالات منع من الدخول إلى الأراضي. واُستهدفت حوالي 8000 شجرة زيتون، فيما كان المستوطنون يتواجدون في المناطق التي تحتاج إلى تصاريح من أجل الوصول إليها لقطف الزيتون، ويوجه الإرهابيون الجنود من أجل التضييق على المزارعين الفلسطينيين.

وقع حادث بقرية صغيرة بالضفة الغربية، قرية المقفرة، حينما هاجمت مجموعة من الإسرائيليين راعًا فلسطينيًا بالقرب من القرية، وطعنوا عددًا من أغنامه، وصل فلسطينيون إلى المكان لمواجهة الإسرائيليين، وكان بعضهم مسلحاً، ورشقهم بعض الفلسطينيين بالحجارة. من هناك، تحول المشهد إلى حالة من الفوضى، حيث حطم الإسرائيليون الألواح الشمسية وقلبوا سيارة داخل القرية الصغيرة. شارك العشرات من الإرهابين اليهود في هذه الغوغاء، الذي وصفه الفلسطينيون في المنطقة بأنه الحادث الأكثر تطرفا الذي شهدوه منذ سنوات. وندد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد بالهجوم ووصفه بأنه "إرهاب".

علي الرغم من وجود قوات الجيش الاسرائيلي بشكل كبير في الضف الغربية، إلا أن ذلك لم يمنع من تكرار هجمات الاستطيان، حيث تعددت و تكررت الحوادث ويزيد من معدلها تساهل الحكومة في عقاب المدانين وأيضًا خوف الفلسطنيين من الإبلاغ عن تعرضهم للعنف لأن ذلك قد يعرضهم للاقصاء من وظائفهم. حيث وفقًا لتقرير من "Times of Israel" تسود الشائعات بأن الفلسطينيين الذين أبلغوا عن تعرضهم للهجوم لن يُسمح لهم بعد الآن بالعمل في إسرائيل. وينفي الشاباك (وكالة الأمن الاسرائيلية) هذا الادعاء، لكن الفلسطينيين يقولون إن الخوف من فقدان التصاريح الثمينة له تأثير مخيف على أي حال. غالبًا ما يرتكب العنف من يُطلق عليهم "شباب التلال"، وهم من اليهود القوميين المتطرفين الذين يقيمون في مستوطنات غير مرخصة.

وقعت حادثة اعتداء علي مواطن فلسطيني من بلدة حوارة حيث تعرض للهجوم ومعه خمسة من أصدقاءه، ويقول أن الجيش استمر في مشاهدتهم وهم يتعرضون للاعتداء ولم يتحرك، وعند الإبلاغ لم يرغب بالافصاح عن هويته خوفًا من الانتقام حيث جاء علي لسانه في مقابلة مع Times of Israel: **"مهما فعلت، لا تذكر اسمي بالكامل، وإلا فسوف يأخذون تصريحي"**، "فمن المعروف أنهم يفعلون ذلك فكل من يتحدث، يُعاقب." ويقول فلسطينيون آخرون، مثل المزارع في قرية"بورين" عماد زبان، إنهم قدموا شكاوى إلى السلطة الفلسطينية ومقرها رام الله، والمكلفة بإحالة المطالبات إلى السلطات الإسرائيلية. تحدث ايضاً عن تعرضهم لإضرام النيران في حقول الزيتون مرارًا وتكرارًا لكن عندما تابعوا الأمر مع الشرطة الإسرائيلية، قال الضباط إن الشكاوى لم تصل إليهم قط.

حقيقة- على عكس الفلسطينيين- لا يخضع المدنيون الإسرائيليون الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية للقانون العسكري أو المحلي، لكن تتم مقاضاتهم وفقًا لقانون العقوبات المدني الإسرائيلي. نشأ هذا في قانون أنظمة الطوارئ الذي سُن عام 1967، وتم تمديده منذ ذلك الحين ويعطي حقوقًا خارج الحدود الإقليمية للإسرائيليين في الأراضي المحتلة. وقالت منظمة بتسيلم الحقوقية: "إن الاختلاف في الوضع القانوني للإسرائيليين والفلسطينيين في المناطق المحتلة أدى إلى معايير مزدوجة يمنح فيها الإسرائيليون حقوقاً قانونية أكثر ويعاقبون بشكل أخف من الفلسطينيين الخاضعين للقانون العسكري والمحلي. وأشارت بتسيلم إلى أن النظام ينتهك مبادئ المساواة أمام القانون.

الاعتقال الإداري والعنف الاستيطاني

في أعقاب هجوم شنه المستوطنون على قاعدة للجيش الإسرائيلي في 13 ديسمبر 2011، أذنت الحكومة الإسرائيلية بالاعتقال الإداري والمحاكمة العسكرية للمستوطنين الذين شاركوا في أعمال عنف، على غرار المعاملة التي تلقاها النشطاء الفلسطينيون الذين ينخرطون في سلوك مماثل. مُنح جيش الدفاع الإسرائيلي سلطة اعتقال المستوطنين الإرهابيين، وأُعلن عن خطط لزيادة الأمن في الضفة الغربية وتقييد وصول مثيري الشغب المعروفين. وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو الوضع بأنه "حفنة من المتطرفين ضمن مجموعة من المستوطنين الملتزمين بالقانون بشكل عام". أصدرت المحكمة

المركزية في القدس في 8 يناير 2012 لائحة اتهام ضد خمسة إسرائيليين من الضفة الغربية يُزعم أنهم خططوا وشاركوا في الهجوم على قاعدة الجيش.

بالفعل يتم اعتقال الإرهابيين اليهود، ولكن بالنظر لحالات الإعتقال الإداري للفلسطينيين، فإنها لا تُذكر. وأغلب حالات الاعتقال الإدراي هذه تكون على خلفية العنف الاستيطاني وهمجية المستوطنين. الاعتقال الإداري هو اعتقال بدون تهمه أو محاكمة، يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد.

وبالنظر لحالات الاعتقال الاداري ضد الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائليين نجد أن معدل الاعتقالات ضد السكان الأصليين تتم بشكل أكبر وأوسع وتكون معظمها تعسفية حيث وصل عدد الفلسطينيين الذين اعتقلهم جيش الإحتلال الإسرائيلي خلال عام 2021 إلى نحو ثمانية آلاف بينهم أكثر من 1300 قاصر و184 امرأة. بينما يستمر الاعتقال الاداري للفلسطنيون لمدة غير محددة ويتم تجديده دائمًا. إلا أنه عند تنفيذ أمر بالاعتقال الإداري ضد أحد المستوطنين فإنه يتم الإفراج عنه بعد بضعة أشهر فقط، مثل المتطرف اليهودي الذي تم تنفيذ أمر اعتقال إداري ضده لأول مرة عام 2015 بسبب تورطه في هجوم استهدف منزل فلسطيني في شمال الضفة الغربية المحتلة مما أدي الي مقتل رضيع حرقًا.

علي الرغم من تأكيد الحكومة الإسرائيلية علي قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة وتنفيذ الاعتقال الإداري ضد من يستحق من المستوطنين المتطرفين، إلا أننا نجد أنها تتساهل مع أغلبية الحوادث المتكررة ضد الشعب الفلسطيني بسبب ما يمارسه المستوطنون من إرهاب وعنف ضد السكان الأصليين. وبالقيام بالاعتقال الإداري تجاه الفلسطنيين تنتهك إسرائيل العديد من حقوق الإنسان وقواعد اتفاقيات جنيف الأربعة. ويعد الاعتقال الإداري- اعتقالاً غير مشروطاً- أداةً من أدوات الاستيطان الاسرائيلي للضغط علي السكان الأصليين لترك منازلهم.

خاتمة

يعد الإرهاب اليهودي هو أحد مظاهر التطرف الذي يمارسه المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة، ويزداد تطرفًا بفعل السكوت المتعمد من السلطات الإسرائيلية التي تموله في الموازنة المالية السنوية. ورغم معاناة السكان في إسرائيل من ذلك الإرهاب، إلا أنهم يشجعونه على التصاعد في مضايقة الفلسطينيين، دون إدراك بأنه له أثر كبير على الاستقرار العام نظراً لتوحشه وعدم تقييده. ونطالب السلطات الإسرائيلية بوقف عملية الاستيطان في الضفة الغربية، ونطالب بوقف عمليات التهجير القسري لتسكين الإرهابيين اليهوديين وكذلك هدم المنازل في القدس الشرقية. كما نطالب المجتمع الدولي الإنساني بالإعتراف بهذا الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل من خلال زج الاستيطان والمستوطنين على الممتلكات الفلسطينية، والتحقيق في كل الجرائم التي تسببت في خسائر للشعب الفلسطيني.